الذكر (هآرتس، ١/٨/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه من المبكر، الآن، التوصل الى استنتاجات من أقوال الملك حسين، وما اذا كان الامر يتعلق بخطوة تكتيكية ام خطوة ذات مغزى استراتيجي ؟ واضاف رابين ان مغزى تلك القرارات يكون جدياً جداً، اذا اتخذ الاردن خطوات فعلية مثل الغاء جوازات السفر الاردنية لسكان الضفة وايقاف دعمه المالي للمتقاعدين والموظفين والمعلمين في المناطق المحتلة (دافار، ٢/٨/١٩٨٨).

لكن هذا المنحى الواضح في ردود الفعل الاولية، من جانب بيرس ورابين، لناحية التقليل من الابعاد العملية لتلك القرارات، ومن الاستنتاج السياسي المترتب عليها بشأن مصير «الخيار الاردني»، لم يكن بمقدوره اخفاء حالة الارتباك وخيبة الامل في صفوف الحزب من تلك القرارات. فعلى الرغم من اتفاق معظم قيادات الحزب ومؤسساته القيادية على ان خطوات الملك حسين الاخيرة سببها حالة الجمود السياسي التي تسبب بها الليكود، منذ ان نسف مبادرة السلام التي تقدم بها بيرس، وعلى الرغم من تأكيد طاقم التوجيه والقيادة في الحزب استمرار معارضة حزب العمل لفكرة المفاوضات مع م.ت.ف. ولاقامة دولة فلسطينية (المصدر نفسه)، الاّ ان ذلك لم يحل دون بروز تباين في التقويمات في اوساط القيادة بالنسبة الى مصير «الخيار الاردني»، وكذلك بالنسبة الى الابعاد المترتبة على قرارات الملك حسين. فبينما واصل البعض من زعماء الحزب، مثل وزير التربية والتعليم، اسحق نافون، تأكيد ان هذاالخيار لم يمت، وان مصيره مرتبط بنتائج الانتخابات الاسرائيلية المقبلة (عل همشمار، ٣/٨/١٩٨٨)، فان البعض الآخر (وزير الطاقة، موشي شاحل) له رأي مخالف: «من الصعب القول، في هذا الوضع، ان الخيار الاردني لا يزال قائماً» (معاريف، ٢/٨/١٩٨٨).

اتهامات متبادلة

لكن هذا التباين الطفيف في الاستنتاجات المترتبة على القرارات الاردنية ـ كما يتضح من المواقف والتصريحات آنفة الذكر ـ بقي في حدود دائرة الاجماع الصهيوني بالنسبة الى جوهر المشكلة التي طرحتها القرارات الاردنية، بغض النظر عن التباين في التحليلات، بالنسبة الى خلفياتها ودوافعها. وهو، من ناحية اخرى، تعبير عن الارتباك الذي احدثته تلك القرارات في الخارطة السياسية الاسرائيلية، من حيث توقيتها ودلالتها. وعلى هذا الصعيد تستوي الخارطة السياسية الاسرائيلية بأجنحتها المختلفة. فالقرارات، التي يؤكد اكثر من معلق سياسي اسرائيلي ان الانتفاضة كانت احد اسبابها الرئيسة، دفعت بالخيار الفلسطيني الى الواجهة كبديل من الخيار الاردني (اقتسام المناطق المحتلة اقليمياً، او وظيفياً) والخيار الصهيوني القومي (الحكم الذاتي الاداري كخطوة على طريق الضم) على حد سواء. لكن هذه الحقيقة السياسية لم يقرّ بها ويحدد موقفه على أساسها سوى القوى السياسية الصغيرة على يسار الخارطة السياسية ويمينها. فعلى حد قول المعلق الصحفي يشعياهو بن بورات، فان خطاب الملك حسين (أي القرارات) «قد خلّف اصداء في اسرائيل، ولكنه لم يحرك رؤساء الليكود والعمل للقيام بمبادرة سياسية. وان الشلل لا يزال يسيطر على السياسة الاسرائيلية (يديعوت احرونوت، ٥/٨/١٩٨٨).

وتجسّد هذا الارباك في محاولة قادة الحزب تحميل الليكود المسؤولية، كونه هو الذي تسبب في افشال اتفاق لندن ومبادرة بيرس السلمية، وبالتالي فهو الذي تسبب في اقدام الملك على خطوته الاخيرة. والمعنى الضمني لهذا الاتهام هو الاقرار، وان مؤقتاً، بتراجع الخيار الاردني؛ ومن ناحية اخرى التأكيد ـ كما ورد على لسان بيرس ورابين ـ ان الخيار الاردني لم يمت، وانه سوف يبعث، مجدداً، اذا فاز حزب العمل في الانتخابات المقبلة وشكل الحكومة المقبلة برئاسته. لكن هذه القيادة، وتحت ضغط الدلالات السياسية المباشرة لخطوة الملك حسين، مضافة اليها ضغوط من يسمون بـ «الحمائم» في صفوف الحزب، الذين طالبوا بتعديل البرنامج السياسي للحزب، وفقاً لصيغة «يـاريف ـ شمطوف» ـ التي تقضي بأن تجري اسرائيل مفاوضات مع أي طرف فلسطيني يعلن اعترافه باسرائيل ووقفه العمليات العسكرية ضدها ـ وجدت نفسها مرغمة على اعادة النظر في برنامجها السياسي، في ضوء تلك الخطوة. لكن اعادة